

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي



الاقتصاد العالمي يتعثر بسبب النمو شديد البطء لفترة طويلة المدى

نشرة الصندوق الإلكترونية

12 إبريل 2016

الآفاق العالمية تخيم عليها غيوم النمو الضعيف والمزمن، والزيادة المحدودة في خلق الوظائف، واستمرار الديون المرتفعة، وزيادة المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية (الصورة: Demos Vrublevski)

- تشير التنبؤات إلى نمو عالمي بمعدل 3.2% هذا العام، يعقبه تحسن يصل بالنمو إلى 3.5% في عام 2017
- المخاطر المالية واضحة، إلى جانب الصدمات الجغرافية-السياسية، والخلافات السياسية
- ينبغي اعتماد منهج يقوم على ثلاث ركائز تشمل التدابير الهيكلية والمالية والنقدية

لا يزال النمو العالمي مستمرا، وإن كان بوتيرة بطيئة تزيد من تعرض الاقتصاد العالمي للمخاطر، حسبما ذكر الصندوق في آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ويتنبأ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمعدل نمو عالمي قدره 3.2% في 2016 و 3.5% في 2017، بانخفاض في التنبؤات قدره 0.2% و 0.1%، على الترتيب، مقارنة بعدد يناير 2016 من [مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي](#) (انظر الجدول).

وفي كلمة ألقتها السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، مؤخرا نبهت إلى أن التعافي الاقتصادي لا يزال شديد البطء وشديد الهشاشة، مع وجود مخاطر تهدد بأن يخلف النمو المنخفض والمزمن آثارا ضارة على النسيج الاجتماعي والسياسي في كثير من البلدان.

وفي هذا الصدد، قال السيد موريس أوبستفلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث، إن "انخفاض النمو يعني حيزا أضيق للخطأ". وأضاف أن "النمو البطيء آثار غائرة تؤدي في ذاتها إلى خفض الناتج المحتمل ومعه الطلب والاستثمار".

وذكر السيد أوبستفلد أن الآفاق المتراجعة حاليا تدعو إلى تحرك استباقي فوري. وأكد أن دعم النمو العالمي يتطلب مزيجا من السياسات أكثر نجاعة - أي منهج للسياسات يقوم على ثلاث ركائز تغطي السياسات الهيكلية وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية.

وأضاف السيد أوبستفلد: "إذا أدرك صناع السياسات الوطنية بوضوح ما يواجهونه من مخاطر مشتركة وتحركوا معا للاستعداد لها، يمكن أن تكون الآثار الإيجابية كبيرة على الثقة العالمية".

تعافٍ محدود في الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يظل النمو متواضعا في الاقتصادات المتقدمة بمعدل 2% تقريبا، طبقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويتعرض التعافي الاقتصادي لمعوقات الطلب الضعيف الذي يرجع في جانب منه إلى تركبات الأزمة التي لم تعالج بعد، بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية غير المواتية ونمو الإنتاجية المنخفض.

ففي الولايات المتحدة، يظل النمو المتوقع هذا العام ثابتا عند مستوى 2.4%، مع تحسن متواضع في عام 2017. وسيستمد الطلب المحلي الدعم من تحسن أوضاع الميزانيات العمومية، وعدم تراكم المزيد من الأعباء المالية المعوقة، وتحسن الأوضاع في سوق المساكن. ومن المتوقع لهذه القوى أن تعوض العبء الذي تفرضه قوة الدولار وضعف الصناعة التحويلية على صافي الصادرات.

وفي منطقة اليورو، يتأثر النمو بانخفاض الاستثمارات وارتفاع البطالة وضعف الميزانيات العمومية، مما يبقي النمو في حدود متواضعة تبلغ 1.5% هذا العام و 1.6% في العام القادم.

وفي اليابان، سجل النمو والتضخم معدلات أضعف من المتوقع، مما يعكس الهبوط الحاد في الاستهلاك الخاص على سبيل التحديد. ومن المتوقع أن يظل النمو عند مستوى 0.5% في 2016 قبل أن يتحول إلى معدل سالب طفيف قدره -0.1% في عام 2017، مع بدء سريان الزيادة المقررة في معدل ضريبة الاستهلاك.

زيادة بطء النشاط في الاقتصادات الصاعدة والنامية

رغم أن الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستظل تساهم بالنصيب الأكبر من النمو العالمي في عام 2016، فإن الآفاق المتوقعة ستظل غير متوازنة بين البلدان وأضعف عموما مما كانت عليه في العقدين الماضيين.

ويتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن يحقق النمو ارتفاعا طفيفا وحسب - مقارنة بعام 2015 - ليصل إلى 4.1% هذا العام و 4.6% العام القادم.

وتعكس هذه التنبؤات عوامل متنوعة:

- تباطؤ النمو في البلدان المصدرة للنفط، مع هبوط أسعار النفط، واستمرار ضعف الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية، بما في ذلك أمريكا اللاتينية.
- التباطؤ المحدود في الصين، حيث يستمر تحول النمو من الصناعة والاستثمار إلى الخدمات والاستهلاك.
- الركود العميق في البرازيل وروسيا، والنمو الضعيف في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ولا سيما التي أصابها ضرر جسيم من جراء انخفاض أسعار النفط واحتدام الصراعات والمخاطر الأمنية.
- تراجع آفاق النمو في كثير من البلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض بسبب البيئة العالمية غير المواتية.

وعلى الجانب الإيجابي، تظل الهند نقطة مضيئة - بنموها القوي ودخلها الحقيقي المتزايد. ويُلاحظ الأداء الجيد أيضا في اقتصادات بلدان "آسيان 5" - إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام. وتستفيد المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي من تعافي الولايات المتحدة، وكذلك انخفاض أسعار النفط في معظم الحالات.

المخاطر تتصاعد

في البيئة الحالية التي تتسم بضعف النمو، أصبحت المخاطر التي تهدد الآفاق المتوقعة أكثر وضوحا.

وتتضمن هذه المخاطر:

- عودة الاضطرابات المالية، مما يؤثر على الثقة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسوء أوضاع الميزانيات العمومية في قطاع الشركات إذا شهدت أسعار الصرف في اقتصادات الأسواق الصاعدة نوبة أخرى من الانخفاض، كما يمكن أن يؤدي حدوث انخفاض حاد في التدفقات الرأسمالية إلى انكماش سريع في الطلب المحلي.
- استمرار أسعار النفط المنخفضة لفترة مطولة يمكن أن يتسبب في مزيد من عدم الاستقرار في الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة للنفط.
- تباطؤ الاقتصاد الصيني بدرجة أكثر حدة من المتوقع حاليا يمكن أن يُحدث تداعيات دولية قوية من خلال التجارة وأسعار السلع الأولية والثقة، ويفضي إلى تباطؤ في الاقتصاد العالمي بشكل أعم.
- تلوح في بعض البلدان والمناطق بواحد صدمات ذات أصول غير اقتصادية - تتعلق بالصراعات الجغرافية-السياسية أو الخلافات السياسية أو الإرهاب أو تدفقات اللاجئين أو الجوائح الطبيعية العالمية - ويمكن أن تؤدي، إذا تُركت دون كبح، إلى تداعيات كبيرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

وعلى الجانب الإيجابي المخالف للتوقعات، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط مؤخرا إلى إعطاء دفعة أقوى من المتوقع للطلب في البلدان المستوردة للنفط، بما في ذلك الدفعة التي يحققها احتمال تصور المستهلكين لاستمرار الأسعار المنخفضة لفترة أطول.

رفع النمو لا يزال أولوية

يمكن تعزيز النمو على المدى القصير والأطول من خلال إجراءات أكثر جرأة لرفع إمكانات العرض والطلب.

ويركز تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على منهج يقوم على ثلاث ركائز تمثل روافع للسياسة يدعم بعضها الآخر. وتشمل هذه الركائز: (1) الإصلاحات الهيكلية، (2) دعم المالية العامة، مع جعل مكونات الإيرادات والنفقات داعمة للنمو، والقيام بالتنشيط المالي عند الحاجة وحيثما توافر الحيز المالي المطلوب، (3) تدابير السياسة النقدية.

وهناك حاجة ماسة ومجال ممكن لإجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية. ويخلص [العمل التحليلي](#) الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن إصلاحات أسواق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تعطي دفعة قوية لآفاق النمو

على المدى المتوسط إلى الطويل. ومن الضروري ترتيب أولويات الإصلاح بعناية وتوخي الدقة في تحديد تسلسلها لتعزيز آثارها على المدى القصير.

وأكبر الإصلاحات قيمة في هذه الآونة هي الإصلاحات المقترنة بالتنشيط المالي، بما في ذلك تخفيض ضرائب العمل غير ذات الكفاءة وزيادة الإنفاق العام على البحوث والتطوير وسياسات سوق العمل النشطة (الإصلاحات التي تستهدف إعادة العاطلين إلى سوق العمل، مثل برامج التدريب على العمل). وينبغي المضي بقوة في تنفيذ إصلاحات سوق المنتجات - التي تهدف إلى دعم المنافسة بين الشركات وتيسير بدء مشروعات الأعمال أو جذب الاستثمار - إذ أنها تدعم الناتج حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية الكلية الضعيفة ودون إلقاء أعباء على المالية العامة. وحيثما أمكن، ينبغي أن يكون تخفيض إعانات البطالة وتخفيف درجة الحماية الوظيفية مصحوبين بسياسات أخرى لتعويض التكلفة قصيرة الأجل على الفئات الضعيفة.

وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة، تظل السياسة النقدية التيسيرية ضرورة لدعم النشاط الاقتصادي ورفع توقعات التضخم. ففي كثير من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يجب أن تتصدى السياسة النقدية لتأثير ضَعْف العملات على التضخم والميزانيات العمومية للقطاع الخاص. وينبغي استخدام مرونة سعر الصرف، حيثما أمكن، لتخفيف أثر صدمات معدلات التبادل التجاري.

وأخيراً، من الضروري تقوية القطاع المالي لخلق سياق يسمح بأقصى درجة ممكنة من الفعالية في السياسات النقدية وسياسات المالية العامة والسياسات الهيكلية.

وينبه تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أيضاً إلى أن صناعات السياسات ينبغي وضع خطط للطوارئ وتصميم تدابير جماعية لمواجهة احتمالات تحقق المخاطر السلبية في المستقبل. ومن المتطلبات الأساسية أيضاً لضمان صلابة النظام الدولي والمالي تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية ودعم القواعد التنظيمية العالمية.

آخر التوقعات

التعافي العالمي مستمر، ولكن بوتيرة هشة متزايدة البطء
(التغير %)

الاختلاف عن توقعات عدد يناير 2016 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي /1		توقعات			
2017	2016	2017	2016	2015	
0.1-	0.2-	3.5	3.2	3.1	الناتج العالمي
0.1-	0.2-	2.0	1.9	1.9	الاقتصادات المتقدمة
0.1-	0.2-	2.5	2.4	2.4	الولايات المتحدة
0.1-	0.2-	1.6	1.5	1.6	منطقة اليورو
0.1-	0.2-	1.6	1.5	1.5	ألمانيا
0.2-	0.2-	1.3	1.1	1.1	فرنسا
0.1-	0.3-	1.1	1.0	0.8	إيطاليا
0.0	0.1-	2.3	2.6	3.2	إسبانيا
0.4-	0.5-	0.1-	0.5	0.5	اليابان
0.0	0.3-	2.2	1.9	2.2	المملكة المتحدة
0.2-	0.2-	1.9	1.5	1.2	كندا
0.4-	0.3-	2.4	2.1	2.0	اقتصادات متقدمة أخرى /2
0.1-	0.2-	4.6	4.1	4.0	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
0.4-	1.1-	1.3	1.1-	2.8-	كومنولث الدول المستقلة
0.2-	0.8-	0.8	1.8-	3.7-	روسيا
0.9-	1.4-	2.3	0.9	0.6-	ما عدا روسيا
0.1	0.1	6.3	6.4	6.6	آسيا الصاعدة والنامية
0.2	0.2	6.2	6.5	6.9	الصين
0.0	0.0	7.5	7.5	7.3	الهند /3
0.0	0.0	5.1	4.8	4.7	مجموعة "آسيان-5" /4
0.1-	0.4	3.3	3.5	3.5	أوروبا الصاعدة والنامية
0.1-	0.2-	1.5	0.5-	0.1-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.0	0.3-	0.0	3.8-	3.8-	البرازيل
0.3-	0.2-	2.6	2.4	2.5	المكسيك
0.1-	0.5-	3.5	3.1	2.5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
0.0	0.0	1.9	1.2	3.4	المملكة العربية السعودية
0.7-	1.0-	4.0	3.0	3.4	إفريقيا جنوب الصحراء
0.7-	1.8-	3.5	2.3	2.7	نيجيريا
0.6-	0.1-	1.2	0.6	1.3	جنوب إفريقيا
0.4-	0.9-	5.5	4.7	4.5	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد إبريل 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من 2 فبراير إلى 1 مارس 2016. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي.

1/ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد يناير 2016 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

2/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

3/ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي من عام 2011 والأعوام التالية على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع استخدام السنة المالية 2011/2012 باعتبارها سنة الأساس.

4/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

روابط ذات صلة

[طالع التقرير \(بالانجليزية\)](#)

[تقديم وملخص واف لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#)

[خطاب السيدة لاغارد](#)